مقتل سجين ووفاة آخر وسقوط 45 جريحاً في معاودة «إلقاء القبض» على «رومية»

«انتفاضة السجناء» هل تفكّ أسر حكومة ميقاتي؟

| بيروت - «الراي» |

استمرت أزمة التمرد في السجن المركزي في رومية رغم نجاح السلطات الامنية في معاودة «القاء القبض» عليه، بعدما كاد ان يخرج عن السيطرة إثر احتجاجات المساجين في الداخل وملاقاتهم من الخارج بعمليات قطع الطرق وأعمال الشغب في اكثر من منطقة.

ولم تحجب الحصيلة المكلفة للتمرد والسيطرة عليه (مقتل سجين ووفاة آخر وجرح نحو 45) الاسئلة عن «اللغز السياسي» الذي حرك عمليات الاحتجاج شبه المنظمة داخل الأسوار وخارجها، والهدف من إشعال هذا الملف المزمن وفي هذا التوقيت.

واللافت مع استمرار تداعيات هذا الحدث الذي شغل بيروت على مدى ايام، ان الاوساط المراقبة التي سارعت الى القول ان الهدف مما جرى هو السعي لـ«إحراق اصابع» وزير الداخلية زياد بارود، رأت ان الامر ينطوي ايضاً على عملية ضغط على الرئيس المكلف تشكيل الحكومة نجيب ميقاتي.

ومرد هذه الاستنتاجات الى الميل اللبناني لـ«تسييس» كل شاردة وواردة، وسط اعتقاد بأن نفخ النار في ملف السجن المركزي في هذا التوقيت ينطوي على محاولة لإخراج ميقاتي من تردده في الاستجابة لشروط قوى «8 آذار» والمسارعة في تشكيل الحكومة تحت وطأة ضغط السجن و«شارعه» المحتج.

غير ان اوساطاً متابعة في بيروت شككت في هذه النظرية، الأقرب الى الحبكات المؤامراتية، لكنها لم تستبعد لجوء القوى صاحبة المصلحة في الضغط على ميقاتي لحمله، إما على الاسراع في التشكيل وإما الاعتذار، الى توظيف التمرد وتداعياته لحمل الرئيس المكلف الى «بيت الطاعة» عبر الايحاء بأن تعاظم الاخطار مرده الى تأخير عملية التشكيل.

وكانت المساعي لتشكيل الحكومة منيت بما يشبه الشلل نتيجة الخلاف المستحكم بين ميقاتي ومكونات رئيسية في قوى «8 آذار»، كـ «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» بزعامة العماد ميشال عون، ولا سيما في شأن الكتل المرجحة والمعطلة داخل صيغة الحكومة العتيدة، الامر الذي ضاعف من ازمة الثقة مع الرئيس المكلف وأوحى بأن الدخان الابيض لن يتصاعد قريباً.

ومما ضاعف من الخشية مع صعود الدخان الأسود من السجن المركزي، تزامن هذا التطور مع تنامي المظاهر الامنية السلبية، كخطف الاستونيين السبعة في البقاع وتفجير كنيسة السريان في زحلة، اضافة الى سوء ادارة ملف انقاذ نحو 80 ألف لبناني من الحرب الاهلية في ابيدجان... وكلها تطورات ساهمت في اظهار الكلفة الباهظة لتعثر عملية تشكيل الحكومة.

وكان سجن رومية بقي امس في قلب الحدَث، على طريقة «هدوء ما بعد العاصفة» في داخله، و«صخب» خارجه، سواء امام مدخله او في مناطقَ عدة، ولا سيما البقاع ووسط بيروت، شهدت احتجاجات تحت العنوان نفسه اي المطابة بقانون عفو عام وتسريع المحاكمات وإنهاء التوقيف الطويل وخفض السنة السجنيّة الى 9 اشهر.

وفيما كان بعض اهالي الموقوفين والسجناء يعتصمون في ساحة رياض الصلح في وسط بيروت امام مقر البرلمان هاتفين «الشعب يريد عفواً عاماً»، و«ايه يلا، (رئيس البرلمان نبيه) بري اطلع برا» ويسلمون مكتب الاخير مذكرة بمطالبهم، خطف سجن رومية الانظار في ضوء الوقائع الآتية داخله وخارجه.

ففي الداخل، بدا السجن «منكوباً» بعيد انتهاء «الحسم الناعم» الذي نفذته «فرقة الفهود» في قوى الامن الداخلي وفوج المغاوير في الجيش على طريقة «آخر الدواء الكي» فأنهت التمرد بـ «فائض قوة ترهيبي» اتاح لها مباغتة المتمرّدين في السجن وإحكام السيطرة على كامل أقسامه مع تأكيد الاجهزة الامنية ان هذه العملية النوعية، التي فرضها فشل المفاوضات والخشية من تطور الامور الى سقوط ضحايا، ادت الى مقتل الموقوف روي عازار بعدما انفجرت فيه قنبلة مسيلة للدموع استلّها من احد رجال الامن وكان يحاول رميها عليهم، فيما قضى السجين جميل أبو عنة (27 عاماً متزوج وله ولد عمره سنتان) داخل زنزانته بسبب أزمة قلبية، علماً ان ذويه رفضوا استلام جثته من مستشفى بعبدا الحكومي قبل تشريحها من طبيب شرعي مؤكدين وجود كدمات على جسمه وان اهمالاً حصل بعدم إعطائه حقناً طبية كان يلازم على أخذها.

علماً أن الاخير محكوم بالسجن ستة اشهر كان امضى منها شهران لدهسه مواطناً عن طريق الخطأ. مع الاشارة الى ان تقارير تحدثت عن سقوط نحو 45 جريحاً خلال عملية انهاء التمرد بينهم عناصر امنيون.

وغداة عملية الاقتحام التي استمرت 11 ساعة، من الساعة 5 بعد ظهر اول من امس حتى الرابعة من فجر امس، بدأت القوى الامنية بمسح معظم الزنزانات، وأطلقت حملة تفتيش واسعة لضبط الممنوعات من مخدرات وأدوات حادة وهواتف خلوية، كما باشرت عملية ترتيب للسجناء وتغيير أماكن إقامتهم.

وتحت وطأة الاضرار البالغة التي اصيب بها السجن الذي احترقت أجزاء كبيرة منه، بينها المطبخ والحمامات وابواب الزنازين، اتصل وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال زياد بارود برئيس حكومة تصريف سعد الحريري وطلب منه تدخل الهيئة العليا للإغاثة فوراً، فقام وفد منها بزيارة السجن صباحاً للكشف على الأضرار، قبل ان يترأس الحريري اجتماعاً تناول مجمل ملف السجون بعد أحداث رومية.

اما خارج السجن وأمام «اسواره»، فاستمرت حركات احتجاج واكبتها تقارير امنية اشارت الى تحريات عن حقيقة الترابط العضوي بين سلوك المتمرّدين في السجن وردّات الفعل الخارجية عليها والتي امتدت الى سجن جب جنين في البقاع وسط معلومات عن عملية تعقّب لحركة الاتصالات التي جرت بين السجن وخارجه والتي يُشتمّ منها وجود «عامل سياسي» في حركة التمرد.

وشكّل سجن رومية، الذي كان انتقل اليه بارود مطلعاً على نتائج عملية استعادة السيطرة عليه وسط انتداب السجناء ممثلين عنهم للقائه والتفاوض معه حول مطالبهم، ركيزة الاحتجاجات، اذ عاد أهالي السجناء والموقوفين الى «انتفاضتهم» مطالبين بالعفو العام ومواجهة ابنائهم وذويهم (عُلقت الزيارات ليومين بسبب التفرغ لاصلاح الاضرار)، وسط اختلاط مشاعر الغضب والقلق لدى الاهالي التي ساهم في تذكيتها تقارير واشاعات عن حالات وفاة تبين انها غير صحيحة. ولم تخلُ هذه الاحتجاجات من مواجهات «من جانب واحد» مع القوى الامنية التي انتشرت امام السجن، اذ قام الاهالي وغالبيتهم من الفتيات والنساء بالتعرض لقوة مكافحة الشغب سواء بالركل او الرمي بالحجارة التي أخطأ بعضها «الهدف» وادى الى اصابة امرأة من المحتجات برأسها عن طريق الخطأ.

والتزم العناصر الامنيون اقصى درجات ضبط النفس وشوهدوا على شاشات التلفزيون يتلقون الضرب والحجارة بـ «أعصاب حديدية» تماشياً مع قرار استيعاب الاهالي خشية ان يؤدي اي احتكاك معهم الى معاودة اشعال التمرد داخل السجن.

واكد الاهالي الذين عمدوا الى قطع الطريق امام «رومية المركزي» الاستمرار في التحرك حتى نيل مطالبهم.

وفي موازاة الاحتجاجات امام السجن، برز قيام احدى المحتجات وتدعى رفع جعفر (50 عاما) بحرق نفسها مطالبة بالافراج عن ولدها السجين، ويدعى عجاج جعفر 15 عاما، قبل ان يتم نقلها الى مستشفى الريان للمعالجة.

وقام اهالي حي الشراونة بقطع طريق المدخل الشمالي لمدينة بعلبك بالإطارات المطاطية والعوائق والحجارة مانعين السيارات من الدخول أو الخروج من المدينة مطالبين بالعفو العام عن السجناء.

في هذه الأثناء، اوضحت مصادر قانونية مواكبة لملف السجون ان اعداد مشروع قانون عفو عام مستحيل، مشيرة الى ان ثمة مواضيع خطيرة لا يمكن تجاوزها تتعلق بالمخدرات والارهاب وزعزعة امن الدولة وتعريض السلم الاهلي للخطر.

وفيما كان «حريق» سجن رومية يُخمد في شقّ دون الآخر، لفحت «هبة باردة» بيروت التي استقبلت امس «اول طلائع» العائدين من خلف «زنار النار» في ساحل العاج عن طريق مالي ثم غانا الذين حطوا على متن رحلة تابعة لشركة «طيران الشرق الاوسط» (ميدل ايست).

136 راكباً عادوا الى لبنان وفي بالهم ذكريات سود عن «الايام المرعبة» التي قضوها و«غصة» حيال قصة الإهمال المزمن من السلطات اللبنانية، وشكرٌ عام وعارم للجيش الفرنسي الموجود في ساحل العاج «الذي ساهم في نقلنا من أبيدجان الى مالي، فيما لم يلتفت الينا مسؤولونا» على ما قال احد العائدين.

○ «طلائع» اللبنانيين الناجين من «جحيم» أبيدجان وصلت إلى بيروت

غيتس بحث وخادم الحرمين الوضع في اليمن وإيران

الرياض - وكالات - أجرى وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس، امس، محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في ظل تصاعد المخاوف الاميركية والسعودية ازاء تدهور الاوضاع في اليمن المجاور وازاء السياسة الايرانية في المنطقة.

وتركزت محادثات غيتس في الرياض حول الوضع في اليمن وايران، التي ينظر اليها اعضاء مجلس التعاون الخليجي وواشنطن على انها عامل مخل بالاستقرار في هذه المنطقة الحيوية على مستوى تزويد العالم بالنفط. وهي ثالث زيارة لغيتس للمنطقة في اقل من شهر.

وقال جيف موريل، الناطق باسم غيتس، ان «ايران ستكون في صلب المحادثات، ان لجهة التهديد الذي تمثله للمنطقة او لجهة الدور الذي تلعبه اخيرا ومحاولتها الاستفادة من حالة التململ في المنطقة».

واكد مسؤول اميركي رفيع المستوى، طالبا عدم كشف اسمه، ان زيارة غيتس «ستعيد التأكيد على المقاربة المزدوجة للادارة الاميركية» ازاء موجة الاحتجاجات التي تعم العالم العربي. وذكر ان «هناك حاجة للاصلاح في العالم العربي ولكن عبر عملية تطويرية وليس ثورية». واضاف: «هناك توقيت معين للتغييرات، ولكل حالة ظروفها الخاصة، اذ ان الامر يختلف من بلد الى اخر ويرتبط بما هو ممكن وواقعي في كل بلد».

الجندي: سيحال على «الجنايات» في حال إدانته

السفارة الأميركية: سكوبي لم تقابل مبارك وأوباما لم يهاتفه

| القاهرة - «الراي» |

قالت السفيرة الأميركية في القاهرة مرغريت سكوبي، بعد لقائها مساء أمس وزير الخارجية المصري نبيل العربي، إن البحث تناول العديد من القضايا الإقليمية والعلاقات بين البلدين وسبل مساعدة مصر في الفترة المقبلة في طريق تحولها نحو الديموقراطية.

في الوقت نفسه، نفت مصادر في السفارة الأميركية، ما تردد عن لقاء تم في منتجع شرم الشيخ بين السفيرة الأميركية، والرئيس السابق حسني مبارك. واعلنت ان «الخبر عار من الصحة».

وحول ما نشر عن اتصال هاتفي تم أول من أمس بين الرئيس باراك أوباما ومبارك، أشارت المصادر إلى أنها لا تعتقد بأن ذلك صحيح، مشيرة إلى أن البيت الأبيض لم يشر إلى الامر. وذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني امس، أن أسرة مبارك، اختارت 3 محامين برئاسة آخر إنكليزي، لتتولى الدفاع عن الرئيس السابق وأفراد أسرته في التهم المنسوبة إليهم بالكسب غير المشروع وتضخم ثرواتهم.

الى ذلك، أعلن وزير العدل المستشار محمد الجندي، أن «مبارك سيعامل كأي مواطن عادي إذا ثبت تحقيقه ثروات غير مشروعة وسيتم التحقيق معه»، موضحا أنه «إذا دين في التحقيق فسيحال على محكمة الجنايات».

وصفت علاء مبارك بـ «اللصوصية» والمغربي وفضلي بـ «عصابة الشيطان»

النيابة: مجموعة من المماليك اللصوص منهم «طبال»... حكموا مصر

| القاهرة - من علي المصري |

استمعت محكمة جنايات القاهرة أمس، إلى مرافعة النيابة العامة في قضية اتهام وزير الإسكان السابق أحمد المغربي، ورئيس مؤسسة «أخبار اليوم» الصحافية القومية محمد عهدي فضلي «محبوسين»، ورجلي أعمال آخرين «هاربين»، بالتربح على حساب المال العام والإضرار العمدي به.

ممثل النيابة، طالب بتوقيع أقصى عقوبة مقررة قانونا بحق المتهمين، وإلزامهما رد 272 مليونا و895 ألف جنيه، تساوي قيمة ما تسببا فيه من أضرار للدولة، وتغريمهما مبلغا مساويا لمبلغ الرد، فيما أرجأت المحكمة القضية إلى جلسة اليوم، للاستماع إلى مرافعة الدفاع عن المتهمين.

وكان ممثل النيابة - عرض على مدى ساعة تقريبا - الاتهامات الموجهة إلى المتهمين، كل على حدة، كاشفا عن أن مساحة الأرض موضوع القضية (113 فدانا) التي كانت خصصت لمؤسسة «أخبار اليوم» لأغراض سكنية للعاملين فيها، وبيعت منها لاحقا لصالح شركة يشارك في ملكيتها الوزير السابق بسعر بخس - استفاد منها علاء مبارك، كونه أحد المساهمين في ملكية شركة «بالم هيلز».

ووصف ممثل النيابة المتهمين داخل قفص الاتهام - المغربي وفضلي - بأنهما كانا ضمن منظومة النظام السابق الذي دأب على خيانة العهد وإفقار البلاد والاستيلاء على المال العام، كما وصف نجل الرئيس السابق علاء، بـ «اللصوصية».

وقال إن المتهمين - المحبوسين والفارين - «انطلقوا ناقمين طامعين راغبين في الثراء الحرام مستظلين بسلطان وظائفهم وقد أقسموا بالله جهد إيمانهم أن ينتهكوا حرمته».

ووصفت النيابة، المتهمين بأنهم «عصابة الشيطان وجنده وأعوانه تولوا هذا الأمر بغير حق وأدركوا ذلك فكانوا لغير الحق مطيعين وبالباطل متمسكين».

وكشف ممثل النيابة عن أن المغربي تولى حقيبة الإسكان على الرغم من كونه غير مؤهل علميا.

وتابع: «تولت مقاليد السلطة في مصر، مجموعة من المماليك اللصوص وكأن التاريخ يعيد نفسه، فأفرز هذا الزمن - الطبال - الذي يتولى منظومة العمل السياسي، والوزيرة الحاصلة على الإعدادية، ووزير النقل الحاصل على دبلوم نسيج».

سرقة سيارة رئيس «محكمة العادلي»

توقيف وزير الإسكان السابق بتهم إهدار المال العام

| القاهرة - «الراي» |

أوقفت أجهزة الأمن المصرية، أمس، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية السابق محمد إبراهيم سليمان، تنفيذا لقرار النيابة بضبطه وإحضاره على خلفية اتهامه بإهدار المال العام.

وكانت نيابة الأموال العامة العليا أمرت باستدعاء سليمان، للتحقيق معه، في بلاغات تتهمه بإصدار قرارات أفسدت المال العام، بينها تخصيص ملايين الأفدنة من أراضي الدولة لأشخاص من أسرته أو لرجال أعمال بالأمر المباشر، وبأسعار زهيدة، لا تناسب سعرها الحقيقي.

في المقابل، تكثف الشرطة جهودها لفك غموض سرقة سيارة رئيس محكمة جنايات القاهرة المستشار المحمدي قنصوة.

وتلقت أجهزة الأمن في القليوبية بلاغا من السائق علاء أ (43 عاما) أوضح فيه أنه أثناء عودته إلى محل إقامته في مدينة بنها قادما من القاهرة، تعطلت السيارة التي يستقلها والخاصة بالمستشار، وأثناء محاولة إصلاحها فوجئ بـ 3 أشخاص يستقلون دراجة نارية يعرضون عليه المساعدة، واصطحبه أحدهم لإحضار ماء لتبريد السيارة، وعند عودته اكتشف أن الآخرين سرقا السيارة وفرا هاربين، ثم تمكن الثالث من الهرب هو الآخر.

يشار إلى أن قنصوة، رئيس الدائرة التي يحاكم أمامها حاليا وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، والتي من المقرر أن يصدر الحكم فيها في الخامس من مايو المقبل، كما أنه صاحب حكم الإعدام الشهير بحق رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى في قضية مقتل المغنية اللبنانية سوزان تميم.

العربي: أمن واستقرار وعروبة دول الخليج... خطوط حمر

| القاهرة - «الراي» |

في ما بدا أنه تصريح في اتجاه التهدئة لدول الخليج العربي، بعد ردود أفعال بدت «مزعجة»، تجاه تصريحات وزير الخارجية المصري التي غازلت طهران، شدد نبيل العربي على أن «أمن واستقرار وعروبة دول الخليج خطوط حمر لا تقبل مصر المساس بها»، مشيرا إلى أن «منطقة الخليج العربي تمثل عمقا استراتيجيا أساسيا للأمن القومي المصري». وقال للمحررين الديبلوماسيين، أمس، ان «المحافظة على الاستقرار في الخليج تمثل التزاما قوميا وضرورة استراتيجية في آن واحد»، مؤكدا أن «الالتزام بوحدة واستقرار وسلامة أراضي كل دولة من دول الخليج هو من أهم ثوابت السياسة المصرية».

وأعرب عن ترحيبه بنتائج الاجتماع الوزاري الأخير لدول مجلس التعاون الخليجي، لافتا إلى أن «منظمة مجلس التعاون نجحت في التحرك في شكل منسق للمحافظة على الاستقرار في البحرين في تطبيق عملي لمفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج».

الى ذلك، التقى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير حسين طنطاوي، أمس، رئيس أركان القوات المسلحة القطرية اللواء حمد بن علي العطية.

وذكرت مصادر عسكرية ان اللقاء «تناول سبل الدعم والتأكيد على استمرار التعاون بين البلدين، والوقوف على آخر التطورات التي تشهدها المنطقة».

الموت يغيِّب رئيس «العربي الناصري» المصري

غيَّب الموت، أمس، رئيس الحزب «العربي الناصري»، ضياء الدين داود، عن عمر يناهز 85 عاما، بعد صراع مع المرض.

ولد داود، في العام 1926 في قرية الروضة في محافظة دمياط، وتخرج في كلية الحقوق العام 1949، وتم استوزاره في فترة الستينيات، في عهد الرئيس السابق جمال عبدالناصر.

العام 1971، ومع بداية عهد الرئيس الراحل أنور السادات، سُجن في ما عُرف بـ «قضية مراكز القوى». وفي 1992 شارك في تأسيس الحزب «العربي الناصري»، كما انتخب لعضوية مجلس الشعب دورات عدة.

المطارنة الموارنة: يدعو للقلق ما يجري من اضطرابات أمنية

في أوّل اجتماع شهري له برئاسة البطريرك الماروني الجديد مار بشارة بطرس الراعي ومشاركة سلَفه الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير، رأى مجلس المطارنة الموارنة «ان ما يجري في لبنان من اضطرابات امنية، وتعدٍّ على الكنائس وخطف سواح اجانب، وتمرد في السجون وتظاهرات وقطع طرق يدعو الى القلق، ويحدث في ظل شلل شبه كامل في المؤسسات الدستورية».

وناشد «جميع المسؤولين تغليب روح التعاون في ما بينهم والاسراع في تشكيل حكومة جديدة قادرة على تحمل المسؤولية ومعالجة شؤون الوطن والمواطنين».

«النهضة والإصلاح» طالبت بفدية لإطلاق الأستونيين

... وفي اليوم الرابع عشر على «اختفاء» الاستونيين السبعة من منطقة زحلة، وبعد سبعة ايام على تبني «حركة النهضة والإصلاح» عملية خطفهم، عادت هذه الحركة غير المعروفة الى «الظهور الكترونياً» من خلال رسالة جديدة وجّهتها الى موقع «ليبانون فايلز» واكّدت فيها «أنّ الأستونيين بحالة جيّدة ونطلب فدية ماليّة».

وذكر الموقع ان الرسالة التي تلقاها أتت من العنوان الالكتروني نفسه الذي استُخدم في الرسالة الأولى التي وردت في 31 مارس الماضي، والتي تضمّنت تبنّياً من الحركة، لخطف الأستونيّين مع صور للأوراق الثبوتيّة لثلاثة منهم.

وجاء اعلان هذه الحركة لمطالبها التي لم تشمل تحديد قيمة الفدية ولا الجهة المطلوب ان تدفعها ولا مكان تسليمها ولا كيفيته، ليضفي المزيد من الغموض على هذا الملف الامني الذي بات محسوماً فيه ان هناك ما لا يقلّ عن مجموعتيْن متورطتين فيه، الاولى الأكيدة هي شبكة وائل عباس المتواري التي تم «استئجارها» لتنفيذ عملية الخطف لمصلحة جهة أخرى، وسط شبه حسم فرضية ارتباط القضية بتطورات الاوضاع في العالم العربي، وارتفاع أسهم ان يكون الاستونيون اصبحوا خارج الاراضي اللبنانية.

ولم تستبعد دوائر امنية ان تكون الرسالة الثانية التي وجهتها الحركة، التي تأخذ الاجهزة الامنية في الاعتبار احتمال ان تكون مجرّد «واجهة» لتضليل التحقيق، هي في إطار محاولة حرف الأنظار عن الخلفية الحقيقية للعملية عبر ربطها بطلب فدية مالية.

مصرف لبناني جديد تحت رقابة «الخزانة الأميركية»؟

| بيروت - «الراي» |

بعد نحو شهرين على قضية البنك «اللبناني .الكندي» الذي أعلنت وزارة الخزانة الاميركية حظر التعامل معه لاتهامه بتبييض أموال لمهرب مخدرات على صلة بـ «حزب الله» قبل ان يتم دمجه مع مصرف «سوسيتيه جنرال»، تلقّت بيروت باهتمام وقلق التقارير الواردة من واشنطن التي تحدثت عن وجود مصرف جديد وُضع تحت الرقابة المركزة لأجهزة مكافحة الجريمة وتبييض الاموال (وزارة الخزانة وإدارة إنفاذ القانون)، في ضوء ما وصفته «النشاطات المشبوهة لهذا المصرف وحركة نقل اموال تخص حزباً لبنانياً».

ونقلت صحيفة «اللواء» عن مصادر مطلعة، ان اجراءات عقابية قد تتخذها وزارة الخزانة في حق المصرف المعني «مع قرب اكتمال الملف العائد له والذي يتضمن ارقام حسابات استعملت في تبييض واسع للاموال، على غرار ما حصل في قضية اللبناني - الكندي».

وأوضحت أن اتصالات تجري بين بيروت وواشنطن في محاولة لتفادي صدور القرارات العقابية «من خلال ترتيب تسوية يقوم بموجبها المصرف المعني بإقفال كل الحسابات المشتبه بها».

ولفتت الى ان مصرفاً لبنانياً ثالثاً كان تحت الرقابة «سارع قبل اشهر الى معالجة وضعه مع السلطات الاميركية، وأقفل بصورة نهائية 11 حسابا مشتبه في انها استعملت على مدى الاعوام الخمسة الفائتة لتبييض أموال وتمويل عمليات مشبوهة تتجاوز قيمتها 100 مليون دولار».

كما كشفت ان مصرفاً رابعاً أُنذر بضرورة تصحيح بعض الحسابات التي تبيّن انها تُستخدم في الولايات المتحدة للتهرب من الضرائب، وليس في اطار حركة تبييض الاموال.

تتمات

«الشعبي» و«التنمية»...

التقت «الشعبي» و«التنمية» على استجواب رئيس الوزراء. فهل تلتقيان على تعديل الدستور؟

النائب البراك أعلن أن استجواب الكتلة الى سمو الشيخ ناصر المحمد «قائم وسيعرض على كافة الكتل النيابية والنواب المستقلين».

ورأى أن عودة الشيخ ناصر المحمد الى رئاسة الحكومة «هي عودة الى التأزيم».

وعن موعد تقديم الاستجواب قال البراك انه «متروك للظروف. وكان مفترضا ان التقي أمس كتلة التنمية والاصلاح والنائب محمد هايف، غير ان اجتماع لجنة حماية الاموال العامة حال دون ذلك وسنلتقي اليوم ونتمنى ان نستمع اليهم ويستمعوا الينا».

وبسؤاله عما اذا كانت كتلة التنمية والاصلاح طلبت اضافة محور أحداث البحرين الى الاستجواب؟ أبدى البراك «استعداده دراسة إضافة محور استجواب كتلة التنمية والاصلاح وهايف الى استجواب كتلة العمل الشعبي».

وعن حملة التواقيع الشبابية قال البراك ان «هذه الحملة ليست مسؤوليتنا بل مسؤولية قوى شبابية ونحييهم على هذا الدور».

وأعلن النائب الطبطبائي عن تحرك موسع للتداول في الوضع الراهن، مشيرا الى لقاءات ستعقدها كتلة التنمية والاصلاح مع عدد من الكتل البرلمانية والتجمعات السياسية والشبابية لبلورة الاجراءات التي سيتم اتخاذها.

وقال الطبطبائي لـ «الراي»: «لقد اجتمعنا (امس) في مكتبي مع النواب الدكتور جمعان الحربش وفلاح الصواغ ومحمد هايف، واتفقنا على حزمة اجراءات ومواقف بصدد الاعلان عنها خلال الأيام القليلة المقبلة».

واكد ان هناك تنسيقا مع كتلة العمل الشعبي بشأن الاستجواب الذي أعلنت عنه لسمو رئيس الوزراء قبل استقالة الحكومة. وستشارك كتلة التنمية والاصلاح في الاستجواب وتدعمه.

وبين أن الاستجواب الذي اعلن عنه والنائب محمد هايف «قائم وبدأنا التحضير له وهو يتكئ على العلاقات الخليجية وعزل الكويت عن محيطها الاقليمي».

ولفت الى ان الكتلة تبنت فكرة تعديل الدستور والاصلاح الدستوري من أجل تفعيل دور مجلس الأمة.

وقال إن أبرز تعديلين هما شرط حصول اي حكومة على ثقة البرلمان المسبقة، والثاني عدم تصويت الحكومة في المجلس.

وهل سيكون استجوابا «الشعبي» و«التنمية» واحدا؟ قال الطبطبائي «سيكونان استجوابين منفصلين وتقديمهما سيحدد بعد أداء الحكومة اليمين الدستورية. وسنقدم استجوابنا بعد استجواب (الشعبي)».

وعلمت «الراي» أن الشبكة التجسسية ستكون ضمن استجواب الطبطبائي - هايف وأن النائبين بدآ تجميع معلومات حول الموضوع خصوصا المتورطين بها.

من جهته كرر عضو كتلة التنمية والاصلاح النائب فلاح الصواغ المطالبة باجراء تعديل دستوري يقضي بعدم مشاركة الحكومة في عضوية مجلس الأمة «لأن الوقت أصبح مناسبا لهذا التعديل بما يضمن ان يكون التعديل نحو الأفضل».

وطالب النائب عبدالصمد بضرورة ألا تتضمن التشكيلة الحكومية الجديدة وزراء يكونون عبئا على رئيسها.

ورأى أن المشكلة تكمن في التوافق النيابي - النيابي، على اعتبار أنها قضية أساسية ومن جهة أخرى التوافق الحكومي - النيابي.

وأشار عبدالصمد الى ان الاتفاق النيابي على أسلوب التعامل مع الحكومة أمر مهم جدا، لافتا الى أن المجلس ليس متفقا وأن الاشكالية ليست في مواصفات الحكومة في ظل التهديد بالاستجوابات قبل أن تشكل الحكومة، موضحا أن هناك نوابا ضد التلويح باستجواب سمو رئيس الوزراء على اعتبار أنه شخصاني.

ورفض عبدالصمد القول إن الحكومة على المحك في الوقت الحالي، خاصة في ظل وجود خطة تنمية في ما يتعلق بهذه السنة من السنوات الاربع، مشددا مجددا على التوافق النيابي - النيابي من جهة والتوافق الحكومي - النيابي من جهة أخرى، واصفا الأمر بـ«التطبيع السياسي» معربا عن حاجة السلطتين اليه.

وعن عودة الوزراء المستجوبين قال عبدالصمد ان الامر يعتمد على الرئيس المكلف وقناعته، وانه لا يوجد دستوريا ما يمنع.

واستبعد عبدالصمد نهاية عمر المجلس في يونيو المقبل «كما أشاع البعض» تحت ذريعة تقديم العديد من الاستجوابات، وكشف أن عدم التعاون سوف يقل في الاستجوابات المنتظرة،لأن عدد النواب المؤيدين لعدم التعاون سابقا بنوا مواقفهم نتيجة لظرف معين وهو «تقاطع مصالح وايرادات» لكن في المستقبل لن يحصل عدم التعاون على العدد الكافي.

ولفت الى ان بعض النواب سيغيرون مواقفهم لصالح الحكومة، لاسيما ان الناس ملّوا من اسلوب التهديد بالاستجوابات.

الحمود يدعم

في الشؤون القانونية في الوزارة، وفي حالة ثبوت الشبهة الجنائية يحال الموظف المعني بقضية ما إلى النيابة العامة.

وأوضح العنزي أن الوزير كلف الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية عجيل العجران بتنفيذ مطالب النقابة وإعداد مذكرات بالمطالب التي يحتاج إقرارها إلى قرارات من مجلس الخدمة المدنية أو مجلس الوزراء.

الخصم من راتب

يكون لزاما على وزارته ان تخصم من راتبه. وهناك مراقبون من قبل الديوان في كل وزارة أو هيئة حكومية لمتابعة مثل هذه الأمور وتسجيل مخالفات في حق من لا يلتزم باللائحة.

وأشار الرومي الى أن على كل جهة حكومية التنسيق مع وزارة الصحة لمعرفة مصداقية هذه الاجازات والجهة الصادرة عنها، وبيان ما إذا كان هناك تلاعب أو واسطة، لكشف المتمارضين ومحاسبة الطبيب الذي أصدر الاجازة المرضية، لأن الديوان ليس بطبيب لتحديد صحة الاجازة من عدمها، لكن ذلك لا يمنع من التأكد من الجهة ذات الاختصاص وهي وزارة الصحة.